مأساة المستأجرين

٤٥ بالمئة من مداخيل الجماهير اللبنانية تذهب في جيوب البورجوازية

في غمرة الاحداث السياسية المتفاقمة وفي الوقت الذي تتصاعد فيه حدة النضالات المطلبية العادلة ، والمحقة للحركة الطلابية تحاول الطبقة الحاكمة بكل خبث ، دفع قانون الايجار الى المجلس النيابي محاطا بهالة من الصمت ، لمناقشته واقراره تعديلات طفيفة عليه ، تكون حتما لمصلحة الملاكين العقاريين وأصحاب الرساميل الكبيرة ، وهذا ما البنته التجارب السابقة من مناقشات سطحية وشكلية في أغلب الاحيان يقصد منها اغراق الناس في متاهات قانونية ودجل سياسي ، اصبحت بتقن صناعته جيدا رجالات الحكم في لبنان .

ان تخفيض الايجارات الجزئية التي كانت تقر سابقا وتنطبق فقط على الابنية العادية ، ما هي الا اسلوبا ذكيا من الاساليب التي تتبعها الطبقة البورجوازية المتحكرة لاحكام سيطرتها الكاملة على الرساميل الصغيرة ، وبالتالي الاندفاع في طريق التمركز الراسمالي في قطاع البناء وغيره ناكيدا لمبدأ الاحتكار والاستثمار في جميع مجالات الانتاج الصناعي وقطاعات الخدمات.

ان مواصفات الابنيةالفخمة والشروط المدرجة في قانون الايجار الذي اخرجه واقره بصيغته الحالية مجلس النواب المثل الحقيقي لطبقة الـ ٤ ٪ لم يكن الا محاولات جادة للتخلص من وطاة التخفيضات الجزئية . واتاحة الفرصة امام الرساميل الاحتكارية لتدعيم استثماراتها المتزايدة في قطاع البناء بتشريع قانوني يؤمن لها الربح الوفير دون عناء المقامرة في مشاريع اخرى منتجة وتنافسه .

كذلك فان قانون الضرائب لم يحمل هذا القطاع الا نسبة ضئيلة جدا من الدخل لا تتناسب مطلقا مع الارباح الطائلة التي تدخل الى جيوب الراسماليين . وقياسا لمبدأ الابنية الفخمة ، اخذت ترتفع عمارات كثيرة في بيروت خاصة وفي بعض المدن اللبنانية الاخرى وقرى الاصطياف ، وظهرت شركات كثيرة في هذا المجال تاخذ الارض وتبني عليها ابنية كبيرة ثم تبيعها الى اصحاب الارض بعد مضي ١٥ عاما او عشرين عاما وهذا يؤكد بالدليل القاطع اهمية الارباح الهائلة التي تجنيها الطبقة الراسمالية، بحيث تتراوح مداخيل الايجارات وحدها دون (خلوات) المحلات التجارية وغيرها بمعدل ١٠ الى ١٧ ٪ بالنسبة الى ثمن البناء والارض.

ولهذا فان اكثرية انشاءات البناء كانت تشاد من سحوبات مصرفية او من قبل المساهمين في المصارف مباشرة ، من الاموال الموظفة من الطبقات المتوسطة .

وبهذا تكون الطبقة البورجوازية الاحتكارية زادت من تراكمات الارباح في خزائنها دون تقامر باموالها الخاصة . ان لعبة الاحتكار هذه ادت بالنهاية الى تجميد ما يقارب الـ الف شقة دون ايجار ، ما زال اصحابها يحاولون على اغلاقها حتى لا يهبط معدل الايجار الذي ...

ان الاحصاءات الاولية المتوفرة لدينا تؤدي الى ان عدد المستاجرين يزيد على ٦٢٥ الف مستاجر اي ما يقارب ٤٥ ٪ من مجموع السكان اذا فرضنا ان متوسط الاسرة خمسة اشخاص ، وهذه النسبة تمثل اكثر من ٨٥ ٪ من سكان المدن وان معدل ٣٢ ٪ هم مستاجرون قدماء و ٦٨ ٪ هم من المستاجرين الجدد ، والذا وجدنا التركيب الطبقي للمستاجرين لوجدنا ان ٨٠ منهم من ذوي الدخل المحدود ، والموظفين والجنود والشرطة . وهذه الطبقات الفقيرة والمتوسطة تحكم مداخيلها القليلة والمحدودة تعاني من الزامات مالية عن بدلات الايجارات التي يدفعها اصحاب الابنية العادية والفخمة متحملة بهذا انتزاع ما يقارب ٤٥ ٪ من مداخيلها ، لتسد

اسرائيل واجراءات الابعاد

نتيجة عمليات المقاومة ضد العدو الاسرائيلي على ارض فلسطين ومنها العمليات التي تقوم بتفجيرها الخلايا السرية في المدن ، عجز العدو ولا يزال يعجز في كثير من الحالات عن الكشف عن هوية هذه الخلايا السرية والقبض عليها ، حيث بلجا الى حملات الاعتقال الجماعي والتي تشمل المئات من الشباب والشيوخ والنساء في منطقة الحادث.

كما لجا العدو في حملات الاعتقال الى اسلوب العقاب الجماعي بحيث كان يشمل الارهاب والاعتقال جميع ابناء القرية ، كما حصل في قرية بيت فوريك وفي دورا الخليل وبيتساحور وفي المعسكرات والمخيمات في قطاع غزة والضفة الغربية .

نتيجة هذه الاساليب الوحشية في الاعتقال زج بالالاف من الابرياء في سجون العدو حتى ضاقت السجون مما اضطر العدو الى فتح معسكرات الاعتقال في سيناء بالاضافة الى توسيع السجون وانشاء سجون جديدة في داخل فلسطين .

والكثير من المعتقلين في سجون العدو لم يثبت عليهم اي شيء ومع هذا فهم محكومون اداريا بموجب المادة ١١ ، ونص هذه المادة على انه يحق لسلطات العدو تجديد مدة الحكم لمن حكم اداريا بشكل متواصل .

وهناك احدى المعتقلات واسمها ليلى فهري جدد لها الحكم للمرة الرابعة وقارب مجموع ما حكم به في سجن الرملة على هذه الحالة حوالي السنتين رغم انه لم تثبت ادانتها قطعيا !

وكان هذا الاسلوب من الاعتقالات والنتائج التي ادت له سببا من اسباب سياسة الابعاد بالاضافة الى عوامل سنذكرها فيما بعد .

ففي عام ١٩٦٩ بدا العدو الاسرائيلي يمارس عمليات ابعاد المواطنين العرب في فلسطين وخارج فلسطين ، واقصرت عمليات الابعاد في نهاية الامر على الوجوه السياسية المعروفة والشخصيات الوطنية التقليدية والمعروفة على مستوى محلي وعربي .

لم لجا العدو الى ابعاد المناضلين الذين اخذوا ينهون مدة حكمهم في السجون كما حصل للمناضلين احمد خليفة ويسير قبعة واسعد عبد الرحمن وغيرهم كثيرون .

وبدات عمليات الابعاد تزداد بشكل ملحوظ حيث شملت المحكومين اداريا والمعتقلين لمدة يوم واحد او لمدة اسبوع واحد فقط كما تصاعدت عمليات الابعاد بعد احداث ايلول الدامية في الاردن ١٩٧٠ حيث بلغ معدل الابعاد الشهري حوالي ثلاثين مواطنا ، ووصل عدد المبعدين منذ عام ١٩٦٩ حتى مطلع شهر اذار ١٩٧١ حوالي سبعمائة مبعد .

واستخدم العدو الاسرائيلي عدة طرق واساليب في عمليات الابعاد وكان في بداية الامر يقوم بعملية الابعاد عن طريق الجسور بين الضفة الغربية والضفة الشرقية واستطاعت منظمات المقاومة ، ومنها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بشكل خاص منع المبعدين من الخروج من فلسطين واعادتهم عن الجسور مباشرة بعد شرح اخطار الابعاد لهم ... الا ان العدو الاسرائيلي لجا الى الابعاد عن طريق قبرص ودول اوروبا واستمر هذا حتى قبيل ايلول عام ١٩٧٠ بعدها بدا بعمليات الابعاد عن طريق وادي عربة وقبور الصافي حيث ينقل المبعدين بالقوة من السجون الى سيارات وتتركهم على الحدود ما بين فلسطين والاردن داخل الاراضي الاردنية .

ما هو هدف العدو الاسرائيلي من سياسة الابعاد ؟ ..

هناك اكثر من هدف واكثر من دافع وراء عمليات الابعاد ،ويمارس العدو هذه السياسة ضمن مخطط مرسوم وواضح وهذه الاهداف هي:

● اولا : محاولة تفريغ المناطق المحتلة وخاصة قطاع غزة من المناضلين والثوار وكذلك الفراغها من الجماهير الفلسطينية ، فان ابعاد اي مناضل يعني ابعاد عائلته التي ستلحق به مكرهة ومجبرة تحت الضغط والاضطهاد ونضيق الخناق عليها من قبل العدو .

● ثانيا : عملية ارهاب وردع وزجر لكل الذين يحاولون الانخراط في صفوف الثورة او الالتفاف حولها ومساندتها والوجوه بشكل اساسي للطبقة البرجوازية الصغيرة كونها احدى طبقات الثورة وتحكم تذبذبها وترددها . فان سياسة الابعاد تشكل عامل ضغط على هذه الطبقة العرضة للابعاد من الثورة والثوار ومنع العدو من الاستمرار في تنفيذها بمختلف الطرق والوسائل .

● ثالثا : محاولة زرع بذور الشك وعدم الثقة بين صفوف المناضلين المعتقلين في السجون وهذه ناحية نفسية قد تنشا نتيجة عملية التمييز بينهم حيث يقوم العدو بابعاد قسم منهم وابقاء القسم الاخر وخاصة اذا كانت المجموعات المبعدة من الكوادر المتبادلة مما قد يحدث تساؤلات عند القواعد الموجوده في السجون .

● رابعا : يحاول العدو الاسرائيلي دس بعض الاشخاص ذوي النفوس المريضة ضمن المبعدين بعد ان يكون قد اشتراهم وذلك للقيام بعملية الانخراط في صفوف المقاومة خارج فلسطين وبالتالي محاولة الجسي عن العمل الفدائي لصالح العدو .

وبعتقد العدو الاسرائيلي بهذا الاسلوب الاجرامي ان عملية الابعاد تمثل هؤلاء العملاء والخونة تخفي ملامح عمالتهم وخيانتهم وتبعد الشكوك فيهم .

وقد استطاعت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وفصائل اخرى من المقاومة ان تكشف العديد من العملاء والخونة والذين ابعدتهم اسرائيل مع المناضلين ، وقد اعترف هؤلاء العملاء بخيانتهم وبالدور الذي رسمه لهم وكلفه بهم العدو الاسرائيلي .

● خامسا : استطاع العدو ان يجد فرصة في اتباعه سياسة الابعاد من التخلص من المناضلين والثوار ذوي الطاقات الدائمة او شبه الدائمة والتي حملت لهم نتيجة التعذيب الوحشي في زنازن وسجون العدو ، هؤلاء المناضلين الذين يحكم حالهم الصحية والجسمانية غير قادرين على الاستمرار في النضال المسلح كما حصل مع المناضل احمد الدهدة الذي فقد بصره نتيجة التعذيب وقامت اسرائيل بابعاده وهناك حالات كثيرة ومتنوعة من هذا النوع .

ان سياسة الابعاد ظاهرة خطيرة وخاصة على الدى الطويل حيث انها عملية تفريغ للعناصر الثورية المناضلة في الضفة والقطاع ، وكل نتائجها تصلي مردودا سلبيا على الثورة ،والمظلوم من قوى الثورة الفلسطينية ان تقف امام هذه الظاهرة وتدرسها وتجد الحلول لمنع تكرارها ومنع العدو من الاستمرار في تنفيذها بمختلف الطرق والوسائل .

● سلطة القمع تقف دائما مع أرباب العمل

ليس معمل اونيكو لصناعة الالمنيوم في الكفير ، الوحيد من ضمن المعامل والمصانع القائمة في لبنان ، الذي يتعرض عماله في كل يوم الى نتائج عديدة من حالات القهر والاستبداد ، والتسريح الكيفي ، بالتعاون مع اجهزة السلطة القمعية ، وانحياز مطلق وزارة الشؤون الاجتماعية . ان طبيعة الاستغلال والحكم للطبقة الراسمالية في لبنان ، تسير وفق انماط بدائية متخلفة من القهر الطبقي واستغلال الانسان للانسان ، تعود جذورها الى بدايات المجتمع الاقطاعي . ان ابضاع ما يحدث في هذا المعمل من انتهاكات صارخة لحقوق العمال وكرامتهم ، يساهم الى حد بعيد في ابراز التزمة الواحدة لارباب العمل في شتى مجالات الانتاج ، وتؤكد ضرورة واهمية النضالات المشتركة للطبقة العاملة .

يشغل في معمل اونيكو ما يزيد عن ٢٠٠ عامل وعاملة ، غالبيتهم عدد كبير من الصغار الذين تقهرهم من دفع الحد الادنى للاجور والاستفادة القصوى من قدرتهم على اتقان الاعمال اليدوية الغير معقدة واتباع اساليب الاوتوة معهم من شتم وتهديد وحتى الضرب في بعض الاحيان ، بالاضافة الى هذا استغلال العاملات بنوع خاص وتكاد تكون اجورهن مساوية لاجور العمال الصغار اي بمعدل ومطي : ٢ ليرات في اليوم .

بدا العمل في تمام الساعة السابعة صباحا وينتهي عند الساعة الخامسة مساء ، يتخلل هذا الوقت ساعة واحدة للاستراحة وغالبا ما يجبر العمال على الاستمرار في العمل اثناء فترة الاستراحة ، لان الالات لا يمكن ان تتوقف . (هكذا يقولون) . اذ الحد داخل المعمل غير ملائم صحيا ويحتاج الى اصلاحات وتمريرات ضرورية في دورة المياه وانشاء غرفة خاصة للطعام ووقت الاستراحة . ان شرب المياه محظور اثناء العمل ، واذا صادف ان راى رب العمل او المدير ابريقا للماء يكسره حالا . كذلك يمنع التدخين مع العلم انه لا يوجد مواد قابلة للحرق ، لم يمنع ان يتكلم العمال مع بعضهم اثناء قيام بالعمل ، ويعبر رب العمل عن عدم الاقرار بالاجازات السنوية والعطل الرسمية المقررة من قبل الدولة ، واذا صدف ان غيب اي عامل بحسم عليه مقابل نصف يوم من اجره، ولهذه الاسباب وغيرها تمكن العمال من القيام باضراب شامل استمر خمسة ايام ، مما حاز وزارة الشؤون الاجتماعية تن ترسل مندوبا اسمه وليم قريب للوساطة . لكنه لم يستطع ان يحرز اي تقدم لمصلحة العمال ، بحيث تمكن بعدها رب العمل من استدعاء الدرك والاستعانة بهم لممارسة القمع واجبار العمال على استئناف العمل بالقوة والتهديد .

ان اهم الامور التي يجدر الاشارة اليها هنا ما سبق تن حصل وحدث مثلها باستمرار هي :

١ ـ اذا مات احد اقارب العامل وغاب عن العمل ، يمنع الدخول ثانية الى المعمل الا باقامة من المختار وتحسم عليه ايام الغياب .

٢ ـ اذا طلب احد العمال زيادة في اجره عدد بالطرد .

٣ ـ لا تعطى زيادة غلاء المعيشة الا لبعض العمال الذين يثق باخلاصهم رب العمل .

٤ ـ حسمت الايام الثلاثة التي عطلها العمال حدادا على وفاة الرئيس عبد الناصر .

٥ ـ احترق مرة مخزن المعمل ، وعطل العمال من جراء ذلك الحادث مما حرك دوافع الجشع عند رب العمل وحسم من اجورهم هذا اليوم مع العلم ان المعمل مؤمن ضد الحريق .

٦ ـ حسم مرة على العمال بسبب انقطاع التيار الكهربائي .

ما زال احد العمال المسنين وعمره لمسانون عاما يتقاضى اجرا يوميا قدره ٦٤٠ قرشا منذ ثلاثة عشر عاما .

ان ما قصد باظهار هذه الاشكال الكثيرة من الاستغلال والتي يتكرر حدوثها في كل يوم في كافة المصانع في لبنان ، ان نضع الطبقة العاملة امام مسؤولياتها وتحمل اعبائها في بناء وتاسيس حزبها الطليعي (بالبولوجينها) الماركسية ـ اللينينية ودفع فصائلها الثورية الى تسلم دورها القيادي وتطهير نقاباتها من العناصر الانتهازية والرجعية المتعاونة مع ارباب العمل ، حتى تتمكن من القيام في دورها التاريخي لقيادة حركة التحرر الوطني واحداث الانقلاب الديمقراطي .

المستأجرين

٤٥ بالمئة من مداخيل الجماهير اللبنانية تذهب في جيوب البورجوازية

في جيوب الراسماليين الذين لا يعرفون غير تراكم ارباحهم بوساطة الاستغلال البشع الذي يمارسونه تجاه الطبقة العاملة وعلى سائر الكادحين .

الواقع ان هذا المعدل المرتفع الذي تدفعه الجماهير المستغلين عن قيمة ما تستغله باستمرار جماهير المستغلين عن قيمة ما تستغله من مساكن الى الملاكين المستثمرين ، اخذ بالازدياد بحد كبير في ابقاء هذه الجماهير رازحة تحت اعباء ظروف معيشة قاسية ، وهذا يؤدي الى حد كبير في ارتفاع مستمر في اسعار المواد بالاضافة الى تزايد مستمر في اسعار المواد الغذائية والسلع الضرورية ، بحيث بلغت نسبة هذه الزيادة قياسا الى سنة ١٩٦٦ ، ١١ ٪ معا

يؤكد لنا ان الطبقة الراسمالية التي تنازلت للعمال والموظفين والاجراء عن بعض الزيادات في الاجور بفعل نضالات طويلة ومريرة كانت ومازالت تقوم بها الطبقة العاملة وسائر فئات الموظفين ، عادت الراسمالية الجشعة لامتصاصها بوساطة الارتفاع المستمر لكافة اسعار السلع الضرورية لحياة الانسان ، وهكذا يكون قانون الايجار بمثابة سيف مسلط فوق رقاب الفقراء وذوي الدخل المحدود يقطع نصف ما تكسبه ثمنا لكدحها وعرقها في مجالات العمل والانتاج وتعرضها في كل حين للقاقه والعوز والتشرد في شوارع المدن او على اطراقوسا في اكواخ من النك والخشب لتتعرض لقسوه الطبيعه والاوضاع الصحية السيئة . فاسكترب السلطه عليهم ان يعيشوا حتى في هذه الاحوال السيئة وسارعت بوساطة قواها القمعية للتخلص من هؤلاءالمساكين من اماكن سكنهم ، لتجبرهم على السكن حيث لا يتحملون اعباء وطردهم من الايجارات الباهظة! كل هذه الاجراءات تترافق مع ازدياد اسعار الارض والايجارات ، ومن يتذكر حوادث حريق الكرنتينا ونوجه رجال الدرك الى منطقه المكلس والمنحهم نيران بنادقهم لطرد السكان الامنين وتشريدهم دون ماوى وسقوط سبعة شهداء وجرح الكثيرين .ومن يتذكر تلك الحوادث يدرك جيدا كيف تقوم السلطه بخدمه الاحتكاريين والمستغلين وتضطهد الفقراء والموظفين .

ان الدوله تدعي باستمرار ، ان أي خفض في الايجارات سؤدي بالضروره الى تعطيل قطاع البناء وشل الحركه فيه . ان هذا القطاع مع كل ما يضفيه من جمال على طابع المدن وقرى الاصطياف لا يساهم الا بقدر ضئيل جدا في نسبة الدخل الوطني من السياحة الخارجية،

ولن يفيد العمال في تحسين مستواهم المعيشي ابدا لان مردود ارباحه ينحصر ضمن دائرة الطبقة البورجوازية المحتكرة ، اما القول بقدرة هذا القطاع على استيعاب جزء كبير من البطالة فهذا هراء لانه قد بدا ينخفض فعلا منذ عامين حتى وصل الى ٤٠ ٪ ، وهذا الانخفاض ليس سببه تخفيض الايجارات بل محدودية هذا القطاع وعدم امكانية نموه .

واذن فالاحرى بالدولة ان تتطلع الى القطاعات المنتجه ، صناعيه كانت ام زراعية لتسهم في تطوير وبناء الاقتصاد وزيادة الدخل . لكن هذا ليس من طبيعة الطبقة الراسمالية لانها طبقة « كمبرادورية » تجاريه وسيطه مرتبطة بالاحتكارات الاجنبية وخادمة لمصالح الامبريالية العالمية وخاصة الاميركية ، وهذا ما يؤكده التضخم المستمر لقطاع الخدمات .

ولا شك ان قانون الايجار الحالي قد صيغ وعدلت مواده مراروفقا لمصلحة الطبقةالمستغلة، وتاكيدا (لشرعية) الاستغلال ، طالما ان الراسمال الاجنبي الاحتكاري قد شق طريقه الى قطاع البناء ، واخذ يعزز سيطرته الكاملة بالتحالف مع الراسمال المحلي التابع له ، ويعمل بكل ما عنده من نفوذ في اوساط العملاء السياسيين لابقاء هذا القانون دون تعديل جوهري وتمريره الى المجلس النيابي في اسرع وقت ، حتى لا تتعرض الدوله لضغوطات شتانه .

لهذا يجب على الاحزاب اليسارية والوطنية والنقابات العمالية ان تتوجه في الوقت الحاضر لممارسة كل اساليب الضغط الثوري من مظاهرات واضرابات لارغام الدولة على اعطاء مكاسب حقيقية بشان الايجارات ، وانا نورد هنا اهم المطالب :

١ ـ عدم زيادة الايجارات القديمة بعدما اسوقت حقها في الزيادة . وهذا حسب احصاءات موفره ، اذ زيدت بدلات الايجار منذ صدور القوانين الاستثنائية الى الان بنسبة تراوح بين ٢١٠ و ٢٩٠ ٪ لبيوت السكن و ٤٥٠ ٪ للمحلات التجارية .

٢ ـ خفض الايجارات الجديدة ٥٠ ٪

٣ ـ عدم استثناء الابنية الفخمة من القانون.

٤ ـ اعفاء الابنية التي تخلو عدة خمسة اشهر وتاجيرها على اساس التخمين العادل وبقيمه لا تزيد عن ٤ ٪ من كلفة البناء .

٥ ـ عدم توسيع حرية المالك ، وتخليف اعباء المستاجر .

٦ ـ افراد مئة مليون ليرة من المبلغ المقرر لشراء الاسلحة .

انقذوا المناضل الاسير محفوظ جابر

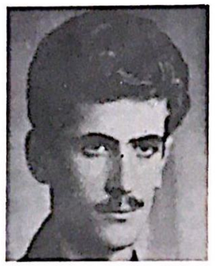

يعاني المناضل الشاب محفوظ فضل جابر (مواليد القدس ، ١٩٤٧) من الام مبرحة قد تسبب له عاهة مستديمة في راسه ، وهو يمضي فترة غير محددة من السجن في احد سجون العدو الاسرائيلي .

والمناضل جابر كان قد اعتقل في شهر كانون الثاني ١٩٦٨ بتهمة الانتماء للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وتنظيم الشبان في اتحاد طلاب فلسطين ، وما لبث العدو ان افرج عنه بعدما عجز عن اثبات التهمة ، وذلك في نهاية عام ١٩٦٨ .

وقد اعيد اعتقال محفوظ جابر في اعقاب حادث انفجار السوبرسول ، ومنذ ذاك تعرض لتعذيب همجي ، وكتبت المحامية الاسرائيلية فيليسيا لانغر عنه في صحيفة « الاتحاد » ، واشارت الى الطاب الذي يلقاه .

ورغم مضي وقت طويل على احتجازه ،وكذلك على انتهاء التحقيق ، ورغم عدم ثبوت ادانة تهمة ضده ، فانه ما زال يعاني حالة مؤلمة من الطاب في اعماق السجون الاسرائيلية ..

اننا نطالب الاتحاد العام لطلاب فلسطين ،امام هذا الوضع الذي يعاني منه احد ابرز مناضليه، ان يحرك من اجل انقاذ المناضل محفوظ جابر حملة عالمية ، وان يخرج عن صمته !

● رسالة اخرى من ح . ش . ت . ف

الى العقيد معمّر القذافي

المناضل رئيس مجلس قيادة الثورة الليبية العقيد معمر القذافي المحترم

تود الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ان تقدم لكم تحياتها ، وان تؤكد ان درب النضال الطويل ضد الامبريالية والصهيونية لا بد وان يجمع كافة القوى الوطنية العربية ويصهر طاقاتها لمواجهة خصمنا ، متكاتفة بشكل اكثر فعالية ، مستلهمين الدروس باستمرار من صمود جماهيرنا في غزة والضفه الغربية وكل بقعة من بقاع وطننا العربي .

ان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي يتحمل مقاتلوها كل نتائج الارهاب والبطش الذي يمارسه العدو الصهيوني في داخل الاراضي المحتلة من قطاع غزة الى الجليل وحتى الضفة ـ والتي تصدت للمؤسسات الامبريالية والصهيونية في العالم ـ والتي تؤدي مهماتها النضالية متفاعلة مع كل فصائل حركة المقاومة الفلسطينية ـ محاولة القاءمحدد اعلى من التنسيق والتعاون مع الانظمة الوطنية العربية . بهمها ان تؤكد ملاحظاتها الصريحة والواضحة بصدد الاجراءات التي اتخذتها الجمهورية العربية الليبية بحق عدد من اخواننا الفلسطينيين الذين عاشوا وعملوا بين جماهير شعبنا العربي في ليبيا ـ واكدوا وحدة المصير عبر التعاون العملي من اجل تدعيم النظام الوطني الذي قضى على النظام الملكي الرجعي المرتبط بالامبريالية العالمية .

ان الجبهة الشعبية التي عاش تنظيمها ومقاتلوها كل العنف والبطش الذي تمارسه انظمة عميلة ماجورة مثل النظام الرجعي في الاردن ـ لم تستغرب ما كان يحصل اطلاقا لان ما حصل من تصرفات هو تعبير حقيقي عن ماهية هذا الارتباط بين الرجعية والامبريالية والصهيونية ـ لكننا استغربنا طبيعة الاجراءات التي اتخذتها بعض الاجهزة في الجمهورية العربية الليبية ، ممثلة باحتجاز الفلسطينيين ، واعتقالهم ، وترحيلهم.

ناسين ان هؤلاء قد عاشوا وما زالوا يعيشون سنين من العذاب ـ وان ترحيلهم يعني ببساطة، وفي هذه الفترة ، فرس بدور الياس في نفوسهم، وقذفهم في واقع مادي شيء عبر القلاعهم من اماكن عملهم، في وقت ترتفع فيه شعارات ـ الحل السلمي ـ وتزداد فيه هجمة الرجعية الاردنية بالهادفة الى تصفية المقاومةالفلسطينية جسديا، هنفا ووحشية .

لقد اكدت الجبهة في مذكرة سابقة قدمت الى « الجمهورية العربية الليبية » بتاريخ ٢٣ ـ ٣ ـ ١٩٧١ ما يلي :

١ ـ ان الجبهة عبرت عن تاييدها للنظام الوطني في ليبيا ، منذ اسقاط النظام الملكي الرجعي في الفاتح من سبتمبر سنة ١٩٦٩ عبر برقية القيادة ـ ووفدنا برئاسة الاخ الامين العام للجبهة .

٢ ـ ان الجبهة تعرضت لكثير من محاولات التشكيك والدس التي كانت وما زالت تقودها بعض الجيوب العميلة الرجعية المدسوسة .

٣ ـ ان الجبهة تقدر الموقف الجريء والشجاع الذي وقفته حكومة ـ الجمهورية العربية الليبية ـ ازاء ما جرى في ايلول في الاردن ـ وتؤكد في الوقت نفسه انها غير مرتبطة ولا تابعة لاي نظام عربي .

٤ ـ ان الجبهة لا تعتبر اطلاقا ان مس مهماتها التامر على اي نظام ، او التحريض عليه، وفي ذات الوقت الذي لا نقلل فيه اطلاقا من اهمية الحركات الوطنية العربية وهي لا تعتبر نفسها مسؤولة اطلاقا عن تنظيم اساس غير فلسطينيين لمعارضة انظمتهم ـ واذا الحق هؤلاء في اماكن المواجهة والقتال ضد خصمنا الاساسي وهو : الصهيونية واسرائيل والرجعية الاردنية بشكل خاص .

ان الجبهة بعد ان اوضحت هذه الحقائق بشكل تفصيلي في مذكرتها المرفوعة بتاريخ ٢٣ ـ ١ ـ ١٩٧٠ ـ وجدت ان عمليات الترحيل والابعاد مستمرة ـ وهي ان تعود لتذكركم بهذه الحقائق تاملا ان تبذلوا مزيدا من الاهتمام لتلافي محاولات الايقاع بين القوى الوطنية . وذلك باعادة النظر بهذه الاجراءات .

والقيادة السياسية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي تحرص على توثيق العلاقات مع مختلف القوى والانظمة الوطنية في الوطن العربي تكون شاكرة لو اتيحت لها فرصة مقابلتكم واخواتكم في مجلس قيادة الثورة من جديد ، لتوضيح موقفها الثوري من مختلف القضايا الذي يبدو انه غير واضح لديكم .

القيادة السياسية
للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين